لكن ذلك زرع في الحركة بذور الانقسام، الذي حصل بعد نحو سنة. ونتيجة لصراع داخلي متواصل، انقسمت الحركة الديمقراطية للتغيير إلى ٣ كتل: الحركة الديمقراطية ولها ٧ مقاعد، وبقيت في الحكومة؛ وحركة التغيير والمبادرة، ولها ٧ مقاعد أيضاً، ولكنها انتقلت إلى المعارضة؛ وكتلة عضو الكنيست آساف ياغوري (قائد مجموعة الدبابات التي شنت أول هجوم على القوات المصرية التي قطعت القناة في حرب تشرين، فدمرت ووقع ياغوري في الأسر) التي أصبحت تعرف بإسم كتلة ياعد[٣٢]. أما الانقسام الثاني، فكان داخل كتلة الليكود، وقد حدث نتيجة لاتفاق كامب ديفيد؛ فقد انقسمت كتلة لاعام (التي ضمت معظم أعضاء الليكود الذين لا ينتمون لحزبي الأحرار وحيروت) في الليكود إلى قسمين: كتلة برئاسة يغئال هورفيتس، غيرت اسمها إلى كتلة رافي، وانسحبت من الحكومة (إلّا أن هوروفيتس عاد وانضم إليها كوزير للمالية، ثم استقال من منصبه)، وكتلة برئاسة الوزير شوستاك، بقيت في الحكومة.

ومع توقيع معاهدة السلم المصرية ــ الاسرائيلية، في آذار (مارس) ١٩٧٩، حدث أيضاً انشقاق آخر؛ فقد انسحبت النائبة غيئولاه كوهين، التي اتهمت بيغن بأنه «خان الصهيونية» بتوقيعه على ذلك الاتفاق، من ليكود، ثم انضم إليها النائب الكاتب موشي شامير، وكلاهما من غلاة التوسعيين الصهيونيين، وأسسا كتلة هتحياه (النهضة)، التي شكلت معارضة صقرية ذات اتجاه فاشي في الكنيست.

واستمر مسلسل الانشقاقات بعد ذلك أيضاً. فقد انسحب من الليكود النائب يوسف تامير، الذي كان يشغل في السابق منصب السكرتير العام لحزب الأحرار، وانضم إلى كتلة التغيير والمبادرة المعارضة. وأما اسحق يتسحاقي، العضو الثاني في كتلة شارون (شلومبتسيون)، فقد انسحب من الليكود، وانضم كنائب منفرد إلى الائتلاف. وبالمقابل إنضم النائب ياغوري إلى الليكود. كذلك انسحب النائب مردخاي الغرابلي من الحركة الديمقراطية وشكل كتلة مستقلة بإسم عوديد. كما انسحب النائبان، مئير عميت ودافيد غولومب، من كتلة التغيير والمبادرة وانضما إلى المعراخ[٣٣].

وفي الوقت نفسه، وبموازاة تلك الانشقاقات، قدمت أكثر من استقالة من الحكومة، في أوقات مختلفة. فقد استقال من حكومة بيغن، الواحد تلو الآخر ولأسباب مختلفة، كل من وزير الدفاع عيزر وايزمان، ووزير الخارجية موشي دايان، ووزير المواصلات مئير عميت، ووزير المالية يغئال هوروفيتس، ووزير العدل شموئيل تامير. وقد كانت هذه الاستقالات والانشقاقات، التي جاءت على أرضية تردي الأوضاع الاقتصادية، بعد أن فشل «الانقلاب الاقتصادي» الذي بدأه سمحه أرليخ، زعيم الأحرار في تكتل ليكود، وأول وزير مالية في حكومة بيغن، ووصل التضخم المالي المستمر والدائم إلى نسب لم تعهدها اسرائيل في السابق، وذلك إضافة إلى تجاوزات السلطة العلنية، في أكثر من مجال، هي الأسباب التي أدت إلى انفراط عقد حكومة بيغن، واضطرارها، من ثم، للموافقة على إجراء انتخابات مبكرة.